السما او لا احمل فليس بيمين لامتناع احنث فيه بدانه الا بدانه في سنحه
انه قاسم العباد والله قاد اي بهذا الاسم الشريف الدال على الذات العلي
وقوله او باسم اكا رحمن او الحي الذي لا يموت والاله ومالك يوم الدين اه
المراد به نفس الذات ونوشتكا كاذبا اكيا مل هذه انما يمين
اذا سابها بغير مشتقة او من غير اسمائه الحسنى كصانع الوجود اذا شتمنا
م روسه اجناب الرفيع والاسم الاعظم وسقم الاديان ونحو ثم عدم الانعقاد
باجناب الرفيع وانه ليس كناية لان معناه غنيا الدار اه او لم يكن مراده به
الموصوف او الموصوف كما مثل واذا كان كذلك مما متردد الا ان يريد به اي بهذا
القسم وجه هذه الاسما قاد وقد وهذه الارادة تجري في جميع الاقسام فلواخره
كان اولى فتلزم ادهم الفرق بين ما كان ذكر كما فيه تعالى وقد تقبل الحرف عنه ويقبل
الحرف عن اليمين بخلاف المشترك بينه تعالى وبين غيره فانه اذا كان لها شبه
حرف اليه الا ان يحمل الحالف غيره وانا لم تغلب فيه بل كان استعمالها فيه وفي غيره
سواء توقف انعقاد اليمين به على ارادته تعالى به دون غيره هاذا اطلق او قصد
غيره فالحاصل لم يحمل قوله الا ان يريد به غير اليمين قام على النوع الاول
اختصاصه عرفا بعبده باستعمال اسمه تعالى وغير الله فصار الحاصل انه ما اختص
بالله من الاسما لا يقبل الحرف عن الله ويقبل الحرف عن اليمين وما اختص به
من الصفات يقبل الحرف عن الصفة كما تراها كما ذكره الشارح بقوله وبالحق بقية
ظهور اثارها اه ويقبل الحرف عن اليمين انهم وما كان استعماله في الله اغلب
يحرف اليه عند الاطلاق ويقبل الحرف عنه باستعماله في غيره وما كان قصد في
غيره على السواء توقف انعقاد اليمين به على استعماله فيه لكونه مشتركا او كذا
خط بعض تلامذه قد غير اليمين اي بان قصد الترك بذلك انه ما لم يكن
كفره الحالف والا فلا شبهة التورية ولا يقبل منه ذلك اي ارادة غير
اليمين والطلاق اكاي فيما لو قال انحلت بالله فانها لغو والتحرا و
ذا طاوك فوق ارتبة انه شرطي بصيغة ما تقدم اي كما قال بعد فقوله الساب
بالله لاضربن زيدا مثلا فقال اردت ان لا سبقت بالله مثلا فانه لا يقبل
منه فيما علمته على الحلف من الطلاق والعتق والايلاء فارادة غير اليمين كارة
تقبل وكارة لا تقبل اهـ حلبي تعلق حق غيره اي غير الله به اما اذا اراد اي
حاصل ان الحالف اذا نوى اليمين بغيرها اما ان يريد اخراج ما صدر منه عن
اليمين

اليمين به استعمالها في معناه كقوله اردت بقولي والذي نفسي بيده الله مستدا خبره اعبده
او اعتمد عليه او نحو ذلك واما ان يريد اخراج اللفظ عن انعقاد به اليمين
بتا اراده اليمين فيقبل قوله في الاول دون الثاني وقول المنهاج لا يقبل قوله في
اليمين محمول على الثاني دون الاول او باسم اكا عطف على قوله او باسم من
اسمايه المختصة اي الغالب اطلاقه عليه ومعي غيره مذاركة الغير له سحانه وتعلى
اما هي في الاطلاق المجرد عن الاضافة كما يوهمه صنيعه وصوابه ان يقال وطلق
لغالبا على غيره تامل والزاعة من ذاته تعالى من القسم السابق
واجيب بانه بالنظر للصل وضعه والقرينة صيغة لا تقوم لها على انه المقصود بذلك
فارقت الاضافة في قوله رب الحالمين وخالق الافك اي الكذب سوا
حال بتقدير مستويين او مضمون بنزع الخافض اي على السواء والاسم الاعظم
يمين عرف كذلك القسم الاعظم فانه كناية او بصفة اهذا مقابل الاسم الشامل
للصفة بان كلف بالصفة يحرف عن الذات كوعظمة الله وقدرته من صفات
ذاته اي الشبوتية كما ذكره وتردد شيخنا في صفات ذاته السلبية كقدم وحيوة
وعرضيته وعن الثاني صحة اليمين بها واما صفاته الفعلية كلقه ورزقه فلا
تنعقد اليمين بها حلفا بالمخلوق فقد وكلا وسمعه وبصره كما صفات الذات
لا عمار اللفظ اي بها والجلالة اي واللفظ كما ذكره ابن حجر فاذا اراد لفظ
القرآن لا المعنى القديم لم تكن يمينا فتفرع والظهر وطلقا اي سواء لفظ بالجلالة وغيره
والرحمن ولا تنعقد بها اليمين وقيل هو كناية يحكم ولو قال والله
فالصاحب متوقفة على النطق بحرف القسم وشيائة وذمته الله تعالى المتناول
والمراد انه يأتي للفظ الجلالة كلا وما نواه اقتضى ذلك المعنى وان تقدم لم يرجع
فكناية ان اراد بها نفسه اي فيمين للمخاطب اجراء وغير معصية او
مكروه فان اراد بكر الحالف وقال احمد بل المخاطب حرام اذا اراد الظلم يقصد عقد
اليمين لنفسه بان قصد به المخاطب او قصد الشاعة وعمله او طلق
عليس يمينا لان ذلك شرط حالها والطلاق يحرم على الشاعة اه ولا يكفر
به لكن الايمان بحرام ويترتب على ذلك مطلقا ولا ينعقد يمينه مطلقا وان قصد
اليمين والتفصيل انما هو في الكفر فان مات ولم يعلم قصده ليمكن كما يفيده
كلام الاذكار خلافا للاسنوي وقوله لكن لذا اللفظ يوهم ان يقتضيه وليقل
اي بذلك الا الله وحده منهم الشهد بشا لا يدل على عدم وجوب الاسلام لجميع